حول المشكلة الايطالية الحبشية

— ١ —

المستعمرات والموارد الطبيعية

لا يسع الباحث ان ينعم النظر في ما ورد في الاسابيع الاخيرة من أنباء النزاع الايطالي الحبشي وأقوال الاقطاب فيه الاّ أن يدرك ان سر الخلاف أبعد مدى من قول ايطاليا ان الحبشة لا تصلح أن تكون عضواً في جامعة الامم لانها لم تنهض ببعض العهود التي قطعتها أو أن موسوليني حشد ما حشد من القوى المسلحة ليحمي المستعمرات الايطالية في شرق افريقية من تهديد الاحباش لها . مع ان هذين القولين على جانب غير يسير من الصحة

ولكن سرّ النزاع ان في هذا العصر الصناعي الذي اكتسحت فيه النزعة القومية في الميدان الاقتصادي معظم الامم ، حتى بريطانيا المشهورة بتملقها بحرية التجارة ، نجد أمماً كبيرة تتدافع الحياة في عروق ابنائها ، لا تملك مستعمرات تستطيع أن تعتمد على موارد ثروتها الطبيعية لتقيم أود صناعاتها من جهة وتجعلها سوقاً لمصنوعاتها ومنفذاً لازدحام ابنائها في وطنهم الاصلي من جهة اخرى . ولكننا نجد في الوقت نفسه بعض أمم اوربا يملك بلداناً تقدر مساحاتها بملايين من الاميال المربعة شديدة الغنى بموارد الثروة الطبيعية فيها بحيث اصبحت طائفة غير يسيرة من المواد الخام التي لا تقوم قائمة للصناعة الحديثة من دونها ، أشبه ما يكون باحتكار لها . وهذه الحالة تفضي في الدول المحرومة الى شعورها بالحرمان فبالثورة عليه . فهي لذلك لا تطمئن ولا يستريح لها بال ولا يمكن أن تكون في اوربا عامل استقرار بل لا بدّ ان تظل عامل قلق واضطراب حتى تستكمل حاجتها في هذا الصدد

ونحن لا نقول ان الاستعمار خير . ولكننا من الوجهة العملية يجب أن نعترف بأن سلام اوربا لا يتوطد حتى تجد ايطاليا والمانيا بعض الرضى على الاقل من هذه الناحية . وقد اعترف السر صموئيل هور في خطبته التاريخية في الجمعية العمومية بجامعة الامم المحظورة هذا الأمر وقال أن حكومته مستعدة أن تنظر في الموضوع بقصد إعادة توزيع الموارد الطبيعية توزيعاً يكون أقرب الى العدل — اذا كان في الاستعمار عدلاً — وأوفى بالحاجة . وقد نقلت الينا البرقيات من المانيا ان الهر فون روبنتروب أحد أقطاب الريخ الثالث ومستشار الهر هتلر في شؤون التسلح صرح بأن المانيا لا يسعها أن تصبر طويلاً على حرمانها من هذه الموارد

فكأن اوربا من هذه الناحية مائدة لها اربع قوائم اثنتان متساويتان طولاً وثالثة أقصر منهما ورابعة مجزوزة من أصلها فلا تقوى المائدة على الوقوف الاّ اذا تساوت قوائمها الاربع أي الاّ اذا أحرزت ايطاليا والمانيا ما تحتاجان اليه اسوة ببريطانيا وفرنسا

وهنالك عامل آخر يؤثر تأثيراً نفسيًّا بعيد المدى وهو أن لبعض الدول الاوربية الصغيرة كالبرتغال مستعمرات ليست حاجتها اليها مثل حاجة ايطاليا والمانيا . وفي هذا باعث على شعورها بالامتهان لكرامتها القومية

فلما نشبت الحرب الكبرى وحصرت المانيا بأساطيل الحلفاء وأصبحت لا تستطيع الدفاع عن مستعمراتها سطت دول الحلفاء على المستعمرات الالمانية واحتلتها ، فاحتلت حكومة جنوب افريقيا مستعمرات المانيا في الجنوب الغربي من افريقية واحتلت استراليا الجانب الخاص بألمانيا من غينيا الجديدة واحتلّ اليابانيون الجزائر الالمانية في الجانب الشمالي من المحيط الهادىء والبريطانيون شرق افريقية وبلاد الكمرون . وقد صارت هذه الاخيرة من نصيب فرنسا بعدئذٍ

وكان شعور الناس لا يزال مستفزًّا بعيد الحرب فكان من المتعذر أن تقنع الدول المحتلة وقد آتاها الظفر ولها حق في الغنائم والاسلاب ، بارجاع المستعمرات الى أصحابها حتى ولو قضت بذلك الحكمة العملية وبعد النظر السياسي . ويروي الاستاذ غلبرت مري وهو من أعلام الانكليز انهُ سعى بعيد الحرب لانشاء حركة غرضها ارجاع مستعمرات افريقية الشرقية الى أصحابها السابقين فقال له من لا يرتاب في صدقه وصحة حكمه ان ابناء تلك البلدان يتوجسون خيفة من ذلك ويؤثرون الانتقال بسائمتهم الى قلب افريقية . لذلك كان حل هذه المشكلة بعيد الحرب متعذراً

***

أما ايطاليا فتختلف مشكلتها قليلاً عن مشكلة المانيا ولكنّ المشكلتين ترتدان الى أصل واحد . فايطاليا لم تبلغ المقام الاول بين دول اوربا الاّ من عهد قريب فلما بلغته وبدأت تحس ما تقتضيهِ صناعتها وتجارتها وازدحام أبنائها في بلاد تحتاج إلى معظم المواد الخام اللازمة للصناعة ، وجدت أن معظم بقاع الارض التي تصلح لها من هذا القبيل ، قد اقتسمتها الدول فقنعت أولاً بالاريترة والصومال وهما منطقتان لا تسدان حاجتها من هذه الناحية ، وظنت أن الحلفاء ينصفونها في مؤتمر الصلح فخاب ظنها فكتمته على مضض وهي تتحين الفرص لتحقيق ما تريد أو بعض ما تريد

وقد كان الفاتحون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لا يقيمون وزناً لضمير أو حساب اذا رأوا بلاداً يريدون احتلالها فكانوا ينتحلون الاعذار ويقيمون الحرب ويحتلون البلاد . فاذا اعترضتهم دولة او اكثر سالموها أو فاوضوها أو حاربوها أو اتفقوا معها على أن تحتل هي بلاداً اخرى كما نهم موكلون بسطح الكرة يهبونه من يشاؤون

ولكن الحال تغيرت بعد عقد معاهدة فرساي ففيها قطع الحلفاء عهداً بالجري على شروط ولسن والشرط الخامس منها ينص على وجوب إعادة النظر في المطالب الاستعمارية بروح الانصاف والتجرد ومراعاة مصلحة المستعمَرين (بفتح الميم) . ثم انها كانت قد صرحت برغبتها عن ضم بلدان جديدة اليها اذا استثنينا مقاطعتي الالزاس واللورين وقد كانتا في حكم الحق يعاد الى صاحبه . لذلك اخترعوا

نظام الانتداب ، فاحتفظ الحلفاء بالمستعمرات التي احتلوها في خلال الحرب وبمظاهر الشروط الولسنية التي قطعوا عهداً باحترامها

ولو أن العالم مال بعد الحرب الى الأخذ بحرية التجارة وبحرية المهاجرة لكان من السهل على الدول التي فقدت مستعمراتها ، أو الدول التي ليس لها مستعمرات تكفيها ، أن تقنع بذلك الى حد ما من الوجهة المادية العملية — دون القومية وكرامتها — لان ذلك يمكنها من استيراد ما تريد استيراده من دون عائق يعوقه . وتصدير ما تريد تصديره الى حيث تريد من دون عقبات تجارية واقتصادية تقوم في وجهه — كالحواجز والحصص وغيرها من القيود — . والسبق في ذلك لمن كان أدق علماً وأبرع صناعة وأوفر حيلة تجارية . ثم أن ما تشكوه بعض الامم من ازدحام أبنائها كانت تجد له منفذاً في بعض هذه المستعمرات المترامية الاطراف أسوة بغيرها والفوز هنا لمن كان من الشعوب أصلب عوداً على الاجراء المختلفة وأمضى عزيمة في استغلال مواردها

فالحضارة الصناعية في لبها تقتضي اعادة النظر في هذا الموضوع الحيوي . ولا يغرنّ أحد ان المشكلة الحبشية قد تنتهي سلماً بما يحقق بعض مطالب ايطاليا ويحفظ استقلال الحبشة ، أو حرباً يبسط سيادة ايطاليا على الحبشة — ولو لم تفض الحرب الخاصة الى حرب عالمية . فان المشكلة تبقى هي هي لان ما تجهز ايطاليا بطلبه اليوم وتعد له العدة تطلبه المانيا بصوت خافت اليوم ولا بدّ ان تطلبهُ بصوت جهوري غداً بصحبة سليل السيوف . ولا يمكن ان يستقر لاوربا قرار ما لم تتساو الغوائم التي تقوم عليها مائدتها

***

فهذا النزاع سواء أحل بالاتفاق أم بالحرب ليس الاّ نذيراً لدول اوربا بان ما ارتكب في معاهدة فرساي من الهفوات قد أخذ يستفحل أمرهُ الآن وينذر بحروب استعمارية بين الدول كالحروب التي دارت رحاها في القرن السادس عشر . فقد كتب المستر هند الانكليزي في مجلة السبكتاتور يقول «ان وضع معاهدة فرساي كان خاضعاً من الناحية الاوربية للصورة القائمة في ذاكرة كل منصور من هزيمة فرنسا في حرب السبعين . فضيق واضعو المعاهدة الخناق على المانيا . ومن الناحية غير الاوربية كان خاضعاً للجشع البريطاني فكانت النتيجة ان عدم التساوي في المستعمرات الذي سبق الحرب الكبرى استفحل بعدها . وقد ظهرت نتائج الخطإ الاول من بضع سنوات وبدأت الآن تظهر نتائج الخطإ الثاني حتى ليخشى ان نكون في خطر من عودة دول اوربا الى سلسلة من الحروب الاستعمارية كما كانت الحال في القرن السادس عشر»

فبعد ما اكتشفت الطرق البحرية الكبيرة وتسابقت الامم الى احتلال البلدان الجديدة التي افضت اليها هذه الطرق نشبت سلسلة من الحروب بين اسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وانكلترا على جزر الاقاويه والهند والعالم الجديد . ولكن هذا الخلاف بين الدول الاوربية في المستعمرات

نفسها لم يفض الى خلاف عظيم بينها في اوروبا . ثم ان اقتسام افريقية لم يسبب حروباً تذكر بين هذه الدول. ولكن نتائج هذا الاقتسام اخذت تفعل فعلها الآن وهي تهدد بما لا يريد محب للسلم ان يتخيله . وتفسير ذلك ان السلطة في مستعمرات العالم الجديد انتقلت من ايدي الحكومات الاوربية الى ايدي المستعمرين من ابنائها بالقوة بعد ما ايدت في الغالب الشعوب الاصيلة فقلت مشكلتها على هذا النحو

اما في افريقية او في معظمها فيظهر ان الحكم سيبقى طويلاً في ايدي الاوربيين . وامتلاك البلدان الافريقية مثار للنزاع بين الحكومات الاوربية لانها بلدان أصبحت قيمتها في عيون الاوربيين الآن ضعف ما كانت قبل نصف قرن من الزمان . وسبب ذلك مثلث . فالحضارة الصناعية تدفع الدول الى التنافس في البحث عن المواد الخام والاسواق الجديدة التي لم تتخم بمصنوعاتها . ولا يخفى ان الثورة الصناعية كانت من نحو ثلاثين لا تزال في مستهلها في المانيا وروسيا والولايات المتحدة الاميركية بل كانت اساليبها لا تزال غريبة عن اليابان وايطاليا فارتقت ارتقاء عجيباً في الربع الاخير من القرن الماضي وما انقضى من هذا القرن وصحب اشتداد التنافس بين الدول الصناعية على المواد الخام والاسواق : احاطة البلدان التي تصلح لذلك باسوار من الحواجز والحوائل . وقد اجمع اهل الرأي وكان لورد كرومر من اقطابهم ان بقاء الامبراطورية البريطانية كان متعذراً في القرن الماضي ومطلع هذا القرن لولا حرية التجارة وسياسة الباب المفتوح . وجاء ردح من الزمن ظن فيه ان سائر الدول ستتبع بريطانيا في خطتها هذه . ولكن بريطانيا نفسها اصبحت اليوم من الدول الآخذة بخطة حماية التجارة . فاشتداد التنافس مع ما يصحبه من القيود الاقتصادية هو سر الخطر الذي اشار اليه المستر هربرت في مقاله ووزير خارجية بريطانيا في خطبته في جنيف

ويرى السر نورمن انجل وهو من كبار الباحثين الانكليز في الموضوعات الاقتصادية وصلتها بالسياسة الدولية ان الدول الصناعية يجب ان يتاح لها على السواء الوصول الى المصادر الطبيعية للمواد الخام من دون اي تمييز بينها من جهة ، والى الاسواق العالمية من جهة اخرى . ولكنه يذكر ان الاستعمار او امتلاك المستعمرات او اعادة توزيعها سبيلها الى ذلك . فكون كندا مثلاً احدى الولايات المستقلة في الامبراطورية البريطانية لا يبيح لاصحاب معامل انكلترا ان يأخذوا منها موادها الخام بلا مقابل او ان يشتروها بثمن مخفض . وهو لذلك يرى ان موطن الخطر ليس في عدم توزيع المستعمرات على مختلف الدول بل في استفحال النزعة الاقتصادية القومية التي ترصد في وجوه الدول الابواب الموصلة الى المصادر الطبيعية او الى الاسواق . ومن آثار هذه النزعة الحواجز والحوائل والحصص وسائر القيود الاقتصادية . وعنده ان العلاج لا يكون باعادة توزيع المستعمرات بل بالجري على خطة من حرية التبادل وعندئذ تستوي الامم المستعمرة وسائر الامم في الفرص الاقتصادية التي تتاح لها في المستعمرات وما اليها